● أخبار قصيرة

"نيويورك تايمز": أوكرانيا مسؤولة عن اغتيال الجنرال الروسي كريلوف

نقلت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية عن مسؤول في جهاز الأمن الأوكراني، طلب عدم الكشف عن هويته، مسؤولية الجهاز عن العملية التي أدت إلى مقتل الجنرال إيغور كريلوف، قائد قوات الدفاع الكيميائي الروسي. وأكد المسؤول أن الجهاز يعتبر كيريلوف "هدفاً مشروعاً".
وكانت وكالات إعلامية قد أفادت في وقت سابق، نقلاً عن مصدر، بتنفيذ وحدة الأمن الأوكرانية للعملية.
وبحسب لجنة التحقيق الروسية، فقد وقع الحادث نتيجة انفجار عبوة ناسفة كانت مزروعة في دراجة متوقفة قرب مدخل مبنى سكني في موسكو، مما أسفر عن مقتل كريلوف ومساعده إيليا بوليكاربوف.

أعضاء فريق بايدن يبحثون عن وظائف جديدة

بدأ أعضاء كتلة الأمن القومي والسياسة الخارجية التابعة للرئيس الأمريكي جو بايدن في استكشاف خياراتهم المهنية المستقبلية، بعد اقتراب موعد وصول ترامب إلى البيت الأبيض ،حسبما ذكرت صحيفة "بوليتيكو". وأفادت الصحيفة بأن "السير الذاتية تنتشر" في أرجاء واشنطن، مع سعي العديد من المسؤولين لتأمين مستقبلهم المهني.
وأشارت "بوليتيكو" إلى أن سوق العمل في واشنطن يشهد ضغطاً متزايداً نتيجة تدفق الموظفين المدنيين ذوي الخبرة من البنتاغون ووزارة الخارجية والإدارات الأخرى للبحث عن فرص وظيفية جديدة. ويأتي هذا في ظل تصريحات دونالد ترامب حول نيته إجراء تغييرات جذرية في الوكالات الفيدرالية، والتي أثارت مخاوف لدى العديد من الموظفين الفيدراليين.

ارتفاع ديون باكستان إلى حوالي ٢٥٠ مليار دولار

اقترضت الحكومة الفيدرالية الباكستانية خلال الأشهر الثمانية الماضية مبلغ ٤ تريليون و٣٠٤ مليار روبية (ما يعادل ١٥ ملياراً و٥٣٨ مليون دولار) من البنوك المحلية والأجنبية لتغطية نفقاتها وسداد ديونها وفوائد القروض السابقة.
ووفقاً لتقرير البنك المركزي الباكستاني، فقد بلغ إجمالي الديون الحالية للحكومة الفيدرالية الباكستانية ٦٩ تريليون و١١٤ مليار روبية (ما يعادل ٢٥٠ مليار دولار).
ومن هذا المبلغ، تدين الحكومة الفيدرالية الباكستانية بمبلغ ٤٧ تريليون و٢٣١ مليار روبية للبنوك المحلية (ما يعادل ١٧٠ ملياراً و٥٠٠ مليون دولار)، و٢١ تريليون و٨٨٤ مليار روبية (ما يعادل ٧٩ مليار دولار) للبنوك والمؤسسات الأجنبية.

الرئيسة الحالية لجورجيا "سالومي زورابيشفيلي"

مع انتخاب "ميخائيل كافلاشفيلي"

هل انتهت لعبة الغرب السياسية في جورجيا ؟

الوفاق / تشهد جورجيا تحولاً سياسياً جذرياً مع اقتراب نهاية ولاية رئيستها سالومي زورابيشفيلي، في ظل صراع محتدم بين القوى الداخلية الساعية للاستقلال عن النفوذ الغربي، والضغوط الخارجية التي تمارسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا. ويكتسب هذا التحول أهمية استراتيجية خاصة في ظل الانتخابات الأخيرة التي أفرزت قيادة جديدة ذات توجهات مغايرة للسياسات السابقة، مما يشير إلى مرحلة جديدة في تاريخ البلاد السياسي.
في الوقت الراهن، تواجه جورجيا أزمة سياسية، وتحاول الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا التدخل بشكل غير عادل في هذه الأزمة. في الواقع، إن العامل الرئيسي المحرك لهذه الأزمة السياسية في جورجيا هو التدخل غير العادل من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا. لذلك، لا شك في أن الدوائر السياسية الغربية تتدخل حالياً في الشؤون الداخلية لجورجيا.
كما يجب الإشارة إلى أنه بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة في جورجيا، تعرضت تبليسي لضغوط دولية واسعة النطاق. وبشكل خاص، فإن تشكيك الدوائر السياسية الغربية في نتائج الانتخابات يمثل إهانة صريحة لموقف المواطنين الجورجيين. بعبارة أخرى، لا تريد أمريكا والغرب قبول الهزيمة الثقيلة للـ"المنظمات الموالية للغرب" في الانتخابات البرلمانية.
على العكس من ذلك، يحاولون بأي ثمن إيصال ممثلي "المنظمات الموالية للغرب" إلى السلطة وتحويل جورجيا إلى "مستعمرة جيوسياسية غربية". لكنهم يواجهون حالياً صعوبات جدية في تحقيق هذا الهدف.
رغم كل مؤامرات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا، تمكن حزب "الحلم الجورجي" الحاكم حالياً من الصمود أمام الضغوط الداخلية والخارجية.
لم تحقق العقوبات السياسية الغربية ضد جورجيا النتائج المتوقعة حتى الآن. تعتقد تبليسي أن سياستها الخارجية المستقلة أثارت استياء الدوائر السياسية الغربية، ولهذا السبب يستخدمون جميع الوسائل الممكنة للقيام بـ"انقلاب" في جورجيا.

انتهاك للقانون الدولي

إن إرسال مبعوثين خاصين من قبل دول الاتحاد الأوروبي إلى جورجيا لدعم "المنظمات الموالية للغرب" التي تسعى لإثارة الفوضى يعد انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي.
يحاول الاتحاد الأوروبي، متجاهلاً "القيم" التي حولها إلى أداة للضغط على الدول الأخرى، تنصيب حكومة موالية للغرب في جورجيا، وهذا يمثل "نفاقاً سياسياً". في حين تدعي الولايات المتحدة والغرب أن احترام الإرادة السياسية للمواطنين الجورجيين أمر بالغ الأهمية، إلا أنهم يحكمون على صحة أو خطأ الخيارات السياسية للشعب أو الحكومة.
ومن المثير للاهتمام أن "المنظمات الموالية للغرب" التي تلعب دور "المعارضة" في جورجيا طلبت من الاتحاد الأوروبي عدم الاعتراف بشرعية الحكومة، في حين أنه وفقاً لمبادئ القانون الدولي، لا يحق للاتحاد الأوروبي اتخاذ قرار بشأن حكومة دولة ليست عضواً في الاتحاد. لكن حالياً، "المنظمات الموالية للغرب" التي تواجه ظروفاً صعبة، مضطرة للبحث عن دعم من الاتحاد الأوروبي؛ وهذا يعني أن "نهاية الطريق" قد بدأت لهذه المجموعات التي تعمل وفقاً لتعليمات أجهزة المخابرات الغربية.

ما هو مصير سالومي؟

مع انتخاب "ميخائيل كافلاشفيلي"، لاعب كرة القدم السابق ذي المواقف المناهضة للغرب، رئيساً لجورجيا، يبدو أن عهد تدخل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا في سياسة هذا البلد قد انتهى.
على أي حال، تفقد الدوائر السياسية الغربية "سالومي زورابيشفيلي" الرئيسة التي يُزعم أنها تحت سيطرة المخابرات الفرنسية. بعبارة أدق، "سالومي زورابيشفيلي" التي كانت تخدم الدوائر السياسية الغربية بدلاً من جورجيا، في طريقها لفقدان منصبها الحكومي؛ وهذا يعني فقدان آخر أداة سياسية غربية في جورجيا.
كما يجب الإشارة إلى أن حقيقة عدم خدمة "سالومي زورابيشفيلي" لجورجيا معروفة ومؤكدة حتى خارج حدود هذا البلد.
وقد أكد "ألفريد دي زاياس"، الخبير السابق في "مجلس حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والنظام الدولي العادل التابع للأمم المتحدة"، على أهمية انتخاب "ميخائيل كافلافيلي" رئيساً لجورجيا من قبل برلمان البلاد قائلاً: "انتخب البرلمان الجورجي ميخائيل كافلافيلي رئيساً خلفاً لسالومي زورابيشفيلي التي كانت أداة في يد الاتحاد الأوروبي وأمريكا. تنتهي فترة رئاسة سالومي زورابيشفيلي في ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٤. هذا تغيير جيد جداً لجورجيا."
كما هو واضح، لم يعد خافياً على أحد أن "سالومي زورابيشفيلي" التي تنتهي فترة رئاستها في نهاية هذا الشهر، كانت شخصية سياسية ضارة لجورجيا. لكنها، المعروفة بـ"العميلة الفرنسية"، تخطط لتوجيه ضربة أخرى لجورجيا.
أعلنت زورابيشفيلي أنها لن تستقيل ولن تتنحى عن منصبها وستواصل نشاطها في القصر الرئاسي.
في حين أعلنت "سالومي زورابيشفيلي" أنها لن تستقيل وستواصل نشاطها في القصر الرئاسي، لا أحد يطالب باستقالتها، لأن فترة رئاستها ستنتهي خلال الأيام القليلة المقبلة.
علاوة على ذلك، تم انتخاب الرئيس الجديد. بعد ٢٩ ديسمبر، ستفقد "سالومي زورابيشفيلي" منصبها الرئاسي ويمكنها فقط العمل كـ"لوبي فرنسي". قد يتم إرسالها مباشرة من القصر الرئاسي إلى السجن بتهمة "الخيانة العظمى".
إن التصديق الفوري على قانون "حرمان الرئيس السابق من الحماية الحكومية" من قبل البرلمان الجورجي يزيد من احتمال سجن "سالومي زورابيشفيلي".
في الماضي، أدخل "ميخائيل ساكاشفيلي"، الرئيس الجورجي السابق، "سالومي زورابيشفيلي" إلى المشهد السياسي؛ لكن زورابيشفيلي لم تعفُ أبداً خلال فترة رئاستها عن "ميخائيل ساكاشفيلي" الذي ما زالت تحمل له الضغينة بسبب الخلافات السابقة، والآن تواجه "سالومي زورابيشفيلي" نفسها خطر السجن.
لا يبدو أن "إيمانويل ماكرون"، رئيس فرنسا، الذي طالب في مكالمة هاتفية مع "بيدزينا إيفانيشفيلي"، مؤسس حزب "الحلم الجورجي"، باستمرار رئاسة "سالومي زورابيشفيلي"، سيتمكن من إنقاذها.
لأن جميع المؤشرات تدل على أن جورجيا تقاوم مخططات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا؛ وهذا يعني أن محاولة الانقلاب في جورجيا ستفشل، وسيفقد الغرب أدوات نفوذه على جورجيا، وسيواجه مستقبل "سالومي زورابيشفيلي" وباقي أعضاء "الشبكة الموالية للغرب" الذين يسعون لإثارة الفوضى خطراً جدياً.
في ضوء هذه التطورات المتسارعة في المشهد السياسي الجورجي، يبدو أن البلاد تتجه نحو مرحلة جديدة تتسم بمزيد من الاستقلالية في قراراتها السياسية، بعيداً عن التأثير الغربي المباشر. ومع انتخاب كافلاشفيلي رئيساً للبلاد، يمكن توقع تغييرات جوهرية في السياسة الخارجية الجورجية، قد تؤدي إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية. وتبقى الأيام القادمة حاسمة في تحديد مسار جورجيا المستقبلي، خاصة مع احتمال المواجهة القانونية مع الرئيسة المنتهية ولايتها وأنصارها من القوى الموالية للغرب.

باختيار كافلاشفيلي رئيساً للبلاد، يمكن توقع تغييرات جوهرية في السياسة الخارجية الجورجية، قد تؤدي إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية

ألمانيا.. توقعات بإزدياد إفلاس الشركات

كتبت صحيفة "هاندلزبلات" في تقرير لها: إن نتائج أزمة كورونا وصدمة أسعار الطاقة والركود الاقتصادي والأزمات الحالية لا تزال تجبر المزيد من رواد الأعمال في ألمانيا على الركوع.
ووفقاً للتوقعات، قد يزداد إفلاس الشركات بشكل ملحوظ حتى العام المقبل.
وأعلنت وكالة كريديتريفورم للتصنيف الائتماني في تقرير لها أن الأزمة الاقتصادية أدت إلى إفلاس كبير للشركات في ألمانيا، وقد يرتفع هذا الاتجاه إلى مستويات غير مسبوقة في عام ٢٠٢٥. وبناءً على ذلك، سيتم تسجيل ٢٢,٤٠٠ حالة إفلاس للشركات بحلول نهاية العام الميلادي الحالي، مما يمثل زيادة تقارب الربع مقارنة بالعام السابق، وهو أعلى مستوى منذ عام ٢٠١٥ الذي سجل أكثر من ٢٣,١٠٠ حالة.
وقال "باتريك لودفيج هانتش"، رئيس الأبحاث الاقتصادية في وكالة كريديتريفورم، في فرانكفورت: "وبهذا، وبعد تأخير طفيف، أثرت أزمات السنوات الأخيرة الآن على الشركات في شكل إفلاس". وهذا يعني أن أرقام إفلاس الشركات ستقترب قريباً من أعلى مستوياتها في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، عندما أفلست أكثر من ٣٢,٠٠٠ شركة.

وكان الخبراء قد توقعوا من قبل زيادة كبيرة في إفلاس الشركات لعام ٢٠٢٤. وبحسب اعترافهم، فإن تداعيات سنوات كورونا وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أسعار الفائدة تسبب مشاكل لمزيد من الشركات.
بالإضافة إلى ذلك، انتهت صلاحية الإعفاءات التي حاولت بها الحكومة منع موجة الإفلاس خلال جائحة كورونا.
وفي العام المنصرم، تضررت العديد من الشركات الكبيرة أيضاً، ومع ذلك، فإن معظم حالات الإفلاس شملت مرة أخرى شركات لديها عشرة موظفين كحد أقصى. ووفقاً لتقرير كريديتريفورم، فإن ما مجموعه ٣٢٠ ألف وظيفة في البلاد معرضة للخطر أو ستفقد بسبب إفلاس الشركات في عام ٢٠٢٤.
كما تظهر نتائج دراسة أجريت مؤخراً أن الشركات الدولية تنظر إلى الاستثمار في جمهورية ألمانيا الاتحادية بشك وتردد أكبر مما كانت عليه قبل ٥ سنوات.